







[illegible]



1  
2  
3  
4  
5  
6  
7  
8  
9  
10  
11  
12  
13  
14  
15  
16  
17  
18  
19  
20  
21  
22  
23  
24  
25  
26  
27  
28  
29  
30  
31  
32  
33  
34  
35  
36  
37  
38  
39  
40  
41  
42  
43  
44  
45  
46  
47  
48  
49  
50  
51  
52  
53  
54  
55  
56  
57  
58  
59  
60  
61  
62  
63  
64  
65  
66  
67  
68  
69  
70  
71  
72  
73  
74  
75  
76  
77  
78  
79  
80  
81  
82  
83  
84  
85  
86  
87  
88  
89  
90  
91  
92  
93  
94  
95  
96  
97  
98  
99  
100



اودى بالكون للمدار على ان ظن وخيال حصل للمعا من اتي جهة من الجهات وان كان  
 الجهات من ضمن هوى النفس او غلب الخلف او الكفا من اقل ولا صواب او غير ذلك  
 وغيره ما فيه وايضا الظن الجهد اما هو ادم اليقظة ولا ذمها الموت لا ظن والظن في  
 لا يكون محين زواله ولذا لا يظن سابقا واندم ظنه في وقت لاحق يحصل له الزهد و  
 التوقف لا يحول للمال في ظنه الثاني ولا يظنه بعد اطلعه على وقته ثم قبل الاضيق  
 كنه لما سبق والمحال ان الخفا هي حكم الشارع لاحكام الجهد وحكم الجهد لو كان جهة  
 ومحو بان كان حكم الشارع انما يكون للظن ان حكمه انما فاداهم الظن مع وجوده او  
 اندم هو فلا يبق ظنه فلهذا لا يندمه ان اطلع العلاقة بينه وبين حكم الظن فيا سبب  
 يكون جهة جرميا ولذا قال لا اجاب بكون عدم جهة فلا يترك وهو ما كان مع ان هذا  
 استحباب منتهى على القول بجهة الاستحباب لا لا يكون جهة مستدرة ان الاستحباب  
 جهة اذ لم يتقدم موضوع الحكم وهذا اندم كما هو الحال في الاستحالة والانتفاء في  
 انعدامه من جهة ان الظن نوع في التعارض والظنون صوره حاصلة فيه بالجهة  
 وبالاتحاد وهو متعين على غير الابطال لظن المظنون لانه محتمل لغير الابطال جهة  
 اى الخارج مع ان الاصل عدم محقق ظن غير ما ذكر وهو الحق من ذلك الاستحباب مع  
 انه على تقدير ان يكون للظن ظن في جهة هذا الظن وهذا اندم بيقين وكون غير محقق  
 مع انه خلاف الاصل اي مع ان نفسنا اطلع بعد الموت يحصل لما يقين او لا يحصل  
 لا ان يحصل له الظن لانه خلاف المعقول والمنقول بل عرفت ما تقدم ان قول غير الحكم ليس  
 بجهة ام لا سلك ان الجهد ليس مع فلا يكون جهة جرميا ولذا قال الاخبار بكون عدم  
 جهة في غير المعنى ونفها حطب اوجبوا الاجتهاد وليا الجهد و قد قالوا في الجهد  
 قول غير الحكم في الجهد لكن غير ان كونه المقتضى لوجهما الشرطي الاجتهاد ويكون جبا  
 فتقوله جهة على المعنى من لم يبلغ ذبته الاجتهاد فقط لا على الجهد اخر ولا يكون جهة  
 غير ما ذكر بل بجهوده وبغيره من غير المعنى وفيه ليس بجهة وكلمه لهم دليل على جهة  
 الغرض الذي قالوا بجهة كذا في جهة بكون ذلك اذ لا يوجبوا مثل ظن المعنى وبغيره من  
 بحث الاصل والعمومات والادلة الدالة على عدم جهة في غير المعنى وحسبنا العمل في كل قضية  
 قول الجهد ليس عدم جهة ام بل بجهة الدالة الدالة على جهة الغرض المذكور مثلا شهادة

المعروف

العداين لو لم يبدل دليل من الشارع على اعتبارها فيما جعلها الشارع بمعنى لكان  
 سالما وصلا للظنون المحزنة مثل الظن انما حصل من الرسل والتجزم او قولنا انما هو دليل  
 فيما يحتمل من الامور والبرهان على ان اقرى قضاة العالم ان جهة هو حكم الشارع في جهة  
 وان الحكم الشرعي هو حكم باعتبارها لا ما شهدوا به اذا ظهر لك ذلك فتقول اعادى لا  
 بد له ان يعتقد جهة الشارع بتقدير الجهد وحيل ظنه محسوبا ما كان شرعه الذي  
 هو الحق اليقين والبرهان ان ذلك لا يحتمل له نفس لتقدير الجهد لما فيه من التورط في  
 الواقع فتدبر له لا ما حصل له بالظن في الواقع اليقين بان غير الغلبة عليه ان جهة  
 الى الغلبة في حكم الفرع كما هو الشأن في جميع العلوم والطاعات التي يتوقف عليها انظروا  
 والمعاذ ان نزل اهل الجهد يرجع الى اهل الشريعة فيها بلا شبهة وان مدار المسلمين في ذلك  
 ولا انصار كان على ذلك بالبدعي وبالحال حصل له من الظن في الشارع في التسلل  
 ما حصل له في غير زوايا الدين ولذا هو الذي ليس فيها تقلد واجتهاد دليل الجهد و  
 التقلد فيها على حد سواء وتفضلوا البنا هذه المعاني في جواز تقلد الذي بعد ما شهدوا  
 نسب الى الشيعة اشتها والحمد كما ترى اذا عرفت كل محقق عليه ان الدار على المعنى كان  
 المطالب بدليل جهة في الجهد كما انما هو الايمان به لا المطالب بدليل عدم جهة  
 قول الميت الذي هو غير المعنى مع ان الاصل عدم جهة قول كل احد لا ان جهة قول كل  
 حتى انما يطلب بما طالب فان قلب اهل مزلة ان ما دل على جهة في الجهد في شئ من جهة  
 وبعينه فلم يخرجوا في الميت مع ان الذين لهم محققين ما بين قدس مع كون ما ذكره كونه  
 ط قوله فتقول كيف يمكن للمعاى الاحتجاج بكون ما دل على جواز التقلد على تقدير ان  
 اليوم وبسبب ان نشيد به على خلاف ما نسب الى الشيعة وظهور منهم وبغيره من معتقد  
 شرعا فان الاية والاخبار القاطعة على ذلك معركه لا دلالة بين الفقهاء ولذا انكر جواز التقلد  
 جماعة منهم والمؤيدون انفقوا على عدم الاحتجاج بالنسبة الى الميت مع ان جهة خبر الواحد وظاهر  
 الاية معركه لا دلالة ومع ذلك في الاية والاخبار جواز التقلد وقته مطالعنا لكان  
 نقول ان عدم دل على ذلك اما الاية والاخبار فاطاعة الذي هيهم منها وبغيره من مؤيد  
 ولما اريد فلا يؤيد في ذلك المعاني لان الشاهد منها ان ما اقر به الغلبة واعتدله  
 حكم شرعي يجوز اخذه منه ما دام هو من به ومعتقد بل بجهة منه وقس ذلك الشاهد منها







من حيث عدم كونه معصوماً بحرفه خلاصاً عنه وكذا لا ذلك لما كان عالماً بما لا يكون فيها  
 الخطأ فان اردت من الحقيقة والتواضع ان ينظر الحكم الظاهري حكم الجهد والماضي وسواها  
 بعد استنراق المسح وبذلك الجهد يحصل الذي فيه ولا يكتفى الله فيها الا بما قد حصل  
 جميع شرائط الاجتهاد والى شرائط اخذ الحكم الشرعي من حيث ان كل شرط من تلك الشرائط له  
 من خطية فاحتمال الحكم وفهم واستيفاء وعدم الخطأ مما يمكن من خطية واقعية او احتمالية  
 فانه لا يستعمل شرط من تلك الشرائط وتعلق الخطأ في اخذ الحكم لا يكون مقصوراً على ذلك وانما  
 بعد اجتناب التجميع لو تعلق الخطأ بالاشارة في كونه معذوراً اذا اخطأ من من لا يكون شرطاً في  
 والقول لا يلزم جميع الاحكام الشرعية من حيث انه يجوز ان يكون خطأ فاسد قطعاً لا  
 مخالفاً لشرع والدين وما ثبت من الاخبار المتعارفة من بقاء احكام الشريعة في الله  
 الى يوم الدين مع التعيين ان يكون تركه اية خطأ فكيف يترك شيئاً وانما الراجح انه الخطأ سهل  
 النسخ والقول لا يترك ما ظهر لديه انه حكم الله وبالله وبما يبين وهو الذي ظهر منه انه ليس  
 حكم الله وشأنه ان يرفع فتوى ان يكون حكم الله الظاهر في حقه هو الذي فيه وظهر لديه  
 انه هو فيكون صواباً اذا تناول احتمال الخطأ بالنسبة الى الحكم الواضح ومن ادعى ما ذكرنا في  
 الزام والبرهان بالغ فليس برساً في الاجتهاد ولا خطياً فان قلت اذا لم يكن الاحتياط  
 على ما ذكرنا وانما ان الممكن فقلبه الاحتياط لا الاحتياط بما يتبع لديه ذلك فيما هي في  
 الاحتياط فيمكن فيه الاحتياط الا انما ظهر لديه ان الاحتياط ليس بما يجب الاحتياط  
 وانما في غيرها فحينئذ يحكم بما ظهر لديه لما ظهر من من غير الحكم بخلاف حكم الشرع وتكلم  
 لهم ان حكم الشرع عدم الوجوب فكيف يمكن حكم بالوجوب والانزام في العمل بما  
 اتفق الجهديون ولا يخافون في ان الاحتياط فيما يتصل بالوجوب دون القوة ليس واجباً  
 ما يجتهدون فيه وقد وقع اتفاق جميع من الاحتياط بين علي وجوب الاحتياط وآيا في علي  
 عدمه والجماع هنا هو في اجتهاد المسئلة اجتهاداً في وان اردت الحقيقة والصدق بيننا  
 الى الحكم الظاهري فتبين ان اخرى عن اشتراط المعصية في الجهد وعدم العمل بالادلة المتقدمة وقد  
 لما بالاحكام الشرعية ومع ذلك يجمع الى ان الجهد في الجهد في الله لا في جهة مسطحة  
 كان حياً او ميتاً وانما ان الحقيقة على ما ذكرنا هو الدليل الشرعي والمطلوب في العلم في الله  
 في الدليل يكون جهة بل الناس بل الكافر بل الغافل بل العادل بل النائم بل السكار بل الخمر بل الله

يقول يقول ان داوداً يقول الله ورسوله فان تنق المواظفة والاعتناء بالانذار لكان الدليل  
 والخطأ بطلاناً لما في الحق لو كان قول الدليل كونه المرافقة لا امر على ما ذكرنا من عدم الفرق  
 بين الحق والحيث لان الدليل الشرعي لا يجوز ادعاء به حقيقة مطلقاً بحيث الظاهر بالعلم  
 المواظفة لادام لا يثبت فان جعلت حقيقة قول الجهد عينا عن المواظفة للدليل فالمراد  
 ذكرناه من عدم الفرق بين الجهد وغيره من اشياء وكذا لو جعلت علة الحقيقة هي غير تلك الاشياء  
 لعدم جواز تخلف المعاد عن العلة وان جعلت علة الحقيقة كونه طبق الجهد او جعلت من العلة  
 فلا وجه الحكم ببقاء الحقيقة بسبب بقاء الدليل الشرعي وبجته اذا لا كلام ولا ما لا احد في بقاء الدليل  
 وبقاء الحقيقة وبما اشارنا الى ان حقيقة الجهد يتبعه بل هو يعرف الحق فليس بقاء الدليل لا يكون حجة  
 وبما ذكرنا ان المراد بحقيقة قول الجهد حقيقة على نفسه وعلى مقلده خاصة لا الجهد الاخرى العا  
 الذي لا يستعمل لعدم ظهوره في بقاء علة او اعتقاده في بقاء الدليل ولا يثبت احد كونه  
 حجة على الجهد الاخرى على ذلك العا بل لا يثبت ما قلنا انما ذكرنا في حق حقيقة مطلقاً الا لا  
 معنى لان يكون القول حقاً وصواباً ولا يكون حجة فكما ان الصوابية والحقيقة تتأخرا عن الحق  
 عن الحقيقة في وقت من الاوقات فكذلك تأخرا عن الحقيقة في وقت من الاوقات  
 اذا لم يجرى حق والصواب صواباً وتاماً ان العا من ان يعرف ان قول الجهد ما خرج من الادلة  
 الشرعية وقول الجهد ما خرج من الادلة الشرعية لا بد من الادلة حتى لاخذ الاول دائماً ولا اخذ الاخر دائماً  
 وانما الجهد فليس قول الجهد حجة عليه اصح من انما اعرفت المواظفة للدليل عرفاً الدليل  
 فان وجه الاحتجاج بقول الحقيقة مع ذلك قد عرفت ان قول الحقيقة في نفسه ليس حجة لانه ليس  
 معصوماً وبجهد المواظفة للدليل لا يجتهد وليد ان بل هو غير حجة وافق الحجة فلو كان هذا  
 الحجة لكان قول العاى والغافل وكذا في غيرهم كما اشارنا حجة الله في الحقيقة اجتهاداً  
 لا تقبل منه حيث فان ذلك يجوز للعاى ان يستعمل حال جهل من جهل ما في نفسه من  
 يكون مقلداً للجهل الا لا لا تسمى ان يعرف ان الجهد الاخرى خطأ شيئاً ولا يكون  
 اسمه واعرف منه ولما اذا كان الاخرى يعرف فلا يمنع الله لانه ليس معصوماً وبما الكلام  
 على المواظفة للدليل في قاضي يكون حجة وانما على ما عرفت ولا نقدر العاى  
 ان الجهد في ما خرج من الادلة فكيف يجتهد بغيره من قول الاستفصال فان ذلك اذا كان  
 عند العاى ان قول الجهد ما خرج من الادلة الشرعية فيكون وان كان متيقناً ان الجهد في الجهد لا











المحمد لله رب العالمين: حواشي على أصوله ويستحقه: والفتوى على محمد وآله وآله الصالحين  
المصنفين من جهة العلم وشكرهم واستحقاقهم له وتوقيره عليه واستيفاءه وجوازها بعد ما فيها  
ووفقنا لما يحب مرضى الله تعالى لك ونحفظنا من الزيادة ونحذف عما لا ينبغي ما لم يكن لها  
ذكره ويجوز بينهما وبيننا ما لا خلاف فيه **فصل في** ذكر أركان الإسلام الأربعة  
بشرها وتوقيفها: متوقفة على النبوت من الشرع بالبدية سواء كانت في العبادات أو المعاملات  
وأما أصولها ومبادئها وأعمالها الخلقية وما يتعلق بها وتباعد الأمر يخرج عن معنى الخلط  
والاختلاط والبرزخ وبما لا يكمل حكمه بقدر انحصارها فليس بتوقيفها بل هي الشرع بها الإقرار  
من العرف واللفظ والقبل فتدبر أهل السنة والعباد أهل العلم والفقهاء والفقهاء والفقهاء  
الحوار في القول بالبرزخ نعم إذا كان الموضوع من العبادات أو المعاملات الخلقية فما فيها توقيفها  
ومتوقفة على النبوت من الشرع بالبدية أو هي متوقفة على الشرع فكيف يمكن معرفتها  
غير الشرع وتجميع ما ذكره من أركان الإسلام بين العلمين الخلقية والشرعية وأنه أعلم من أركان الإسلام  
التي لا يحد السامع فيه ولا يقيض على الخلق بل لا بد من العلم واليقين بالآيات والعبادات والإجماع  
واعتدال ذلك المسمى حق من التنازع وتوقف الحق ومن يجوز عليه الخطأ يكون الثاني هو  
الأول وأنه هو عينه بل هي الفاضلة على باقي الشريعة من كون حكمه تعالى لعلها على  
سائق يقتضيها من زود من القوة التامع على أن قال بعده بحيث لم يحفظ على ما قيل  
سنة فضلا عن الشريعة **ورد منهم** أنه كان الله وحدا والرسول وحدا والشرع والدين  
على ما هو عليه من جهة العلم التي يحصل القطع بها أنها فوق العلم الخلقية على ما هو عليه والدين  
والعلم في التامع عليه وبما لا يحد على الخلق من الحق واليقين بدوام الفاضل الذي لا يكون  
عليه الخطأ من غير علم عليه من جهة العلم التي لا بد من العلم واليقين بدوام الفاضل الذي لا يكون  
الحكم الشرعي إن كان ولا لا يقوم مقامه عند الشارع وأما ما كان محسوسا لديه كما كان وقع الظاهر  
ولا بد من نبوت ذلك أيضا من الشرع بالبدية وبوجه ما هو من تلك الأدلة والنبوت كان  
من شرع يخرج من الحدود وعنوانه من يجوز عليه الخطأ ليس الحكم الشرعي بالبدية وتوقف  
تأثيره محسوسا كما أنه يتوقف على النبوت من الشرع وعدا ذلك ليس له وجه في العلم

والاصوليين

حقبة الخطه واوله  
تكم

102

الافخيارى

(55)

الحال

دعوت

لما نفع عرفت<sup>2</sup>

10

5









حاكم بوجيت ومعتقده لا لا ينكحها وقد عاينته فاعلم ان قوله بوجيت الحق والصدق  
التي هي في قوله بوجيت في الحق به سابقا على جميع تعديله لذلك جاز ان يكون قوله بوجيت  
واعلا في جميع تلك الاخبار جاز ان انعم من هالي الا ان كان له وهو الصادق وليس الحق في  
ذلك مما قال في الاطلاق لانهم يجهلونه في الاقرار بالبراءة حادثة وان كان انما  
ينبغي ان يخلو ذلك من صيانة لان كل البقية قد وثقوا لبرائة الحق وهو العلامة بوجيت ومن  
الشرع بالبراءة فاما مات انعم فذلك بالبراءة فانقطعت العلامة بالبراءة على ما ثبت  
واكتفى بها هو الصورة للحاصل في هذه في الشبهة والاضطراب حاله في النوع اربعين  
التي قد وثقها وانما هذا الحديث وان قال ان الحق في ذلك السابق واخلاص الحق فذلك  
بالبرائة وكذا اخلاص الحديث وهو الحق لذلك ما بعد الحديث حتى يثبت بوجيت ما لا  
يصلح ان يثبت في قوله الصورة في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت ما لا يصلح  
الاعتقاد بالحق حتى هو الحاصل في الحق في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت ما لا يصلح  
انعم الحق بالبرائة جازا وقد وثق في جميع النسخة التي هي في الاصل من قوله الحق بوجيت  
والصحيح في البرائة علم الحديث في البرائة التي هي في الاصل من قوله الحق بوجيت  
التي هي في قوله بوجيت في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت  
ويجوز في البرائة والخلف في قوله بوجيت في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت  
بشرطه في قوله بوجيت في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت  
والعلم الا انما لا يمكن استصحاب هذا على قوله بوجيت في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت  
يصلح في الحق البرائة في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت  
محصول الاعتقاد للبرائة جاز ان يكون الاصل من قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت  
بالبراءة وكذا في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت  
يكون في البرائة واذا كانت تلك من قوله بوجيت في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت  
استحال الا لا يخفى فليس مستعدا على البرائة وما ذكر في الكلام في الاستصحاب ايضا وعلم  
واحق كونه يمكن العاقل في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت في قوله الحق بوجيت  
اعلم حال العقيدة الغالب في حاله ما قبل احوال المسلمين في الاستصحاب ايضا وعلم حاله  
تولى العقيدة بعد عقيدته من نظر المقلد بلا شبهة وانفصاه ايضا بحجج من قوله الحق بوجيت

يا طاهر

ناظرة به والاعلمية والاستسما بالضم جارية ما عرفت ذلك فالعلم اذا ما لم يكن الموصوف  
الى الجملته انما لم يكن لم يسقط الاستدلال بالبنية ايضا لما بالما تفرقة من الذي هو خارجا الى المنة  
فلا بد من الاحتياط لما امكن التفرقة في التحصيل الابتدائي والجهدي فاما بضمير انما فيتم وان  
لم يكن ويقتضى ان يكون القول متعدد فلا يمكن الجمع بينهما فيقول لهم العمل ليس بها غير الا ان  
يكون احداهما حاشو ويصير قولهم على ما ذكرنا ما عر عليه الظاهر السليمة (يعني انما فيتم  
ذلك الحال لو كان احدا العقدا) عظم اذ عارفي واطرف ولذا ويجوز ان يقر بالاحتياط  
لم العمل صوابا ولا يخلط ضميرنا عرفت من العبارة وهذا ليس بتقليد بل بان العمل  
العام لما عرفت وتوضيح الاحتياط والتقليد كما لا يخفى من اذنا واليسقط في المقام فليكن على  
رسالتنا القسوية وقد قلنا ليست **قوله** على اصول مستندة الى اصول الاصل والاعمال  
عندنا العقيدة ويؤيده ان العلم به سائر الراهة وتوافق ما عرفت في الكتاب والتمسك بالحق  
والاجماع والاستصحاب فليس علمنا وكيفية ما بالمسوية في ذلك وفي كتابنا وسائر النسخ  
وهو اصلنا ثبت الاضافا المستفيضة والاستقرار عندنا للظاهر الجاهل والاصل والاعمال  
عنده وكذا البصر بالمسوية في ذلك وفي اقسامه والخباريين قالوا بحجة هذا الاصل  
الاصل السابق في موضوعه الاحكام ومنها اصل العلم وهي خمسة من الاستصحاب لما  
اذا مثل اسماها ومنها كون الاصل في الاستعمال الحقيقة وهو خارج عن قسم يكون المعنى  
الحقي على ما في الاستعمال في عدم مرجحة بالاعتبار بعقلية والتقليد سلم الحجة عند  
جميع العلماء حتى الاخباريين والموهبة ايضا قسم يكون علمك وهذا حجة عندنا في بعض  
الاقوال والمسؤولان الاستعمال حيا من العلم الحقيقة وتدل بجهاد العلم وتخصيص ذلك  
مع الدلالة المارة الى الظاهر من العقيدة الحاشية ويترجمان تائيدا ومنها كون الاصل في  
السلم واجادة الصحة وهما خارجا في باب من الاخبار وطرفه السليق في الاعتقاد وهما  
ومنها الظاهر والوجه قائم بهما بالعلم في اصل موهبة في ذلك لم يقع يكون الظاهر  
مستبعدا يكون مستبعدا بالبنية سائر القول العقيدة الظاهر من هذا الحديث كما لا يخفى عندنا  
هذه العبارة وكذا واستان ذلك ما هو معتبر عند جميع العقيدة حتى الاخباريين والموهبة  
وجه الحجة والاعتقاد في الغوايب وترجمان تائيدان واما الاربعة فكل رجحان عند  
على حديث او دليل او دليل او على اخرى على قولنا في بعض احوالنا وسائر ذلك ما هو

470











الامر او بعينه ومن ذلك ان الامر يصل اليه انما هو حقيقة في الوجه نفسه ونحن نعلم ان  
 لغيره وحقيقة في الوجه الشرعي فلهذا وجوب الشرعي وانما وجوب في الوجه وانما ان يكون  
 حاصل الوجه واليد من شدة هذا الخلق بنفسه ولا يجوز مباشرة في ذلك او حصل  
 بل يكون منه ان يكون الفصل من زمانه بل في وجه منعه من بل وان لا يكون حاصل بل في تحقيق  
 بالمراد والوجه في المباح انك عرفت ان الفعل لا يستلزم الحقيقة بل كيف يدل عليه  
 ان ذلك مما هو عليه المستحبات جليها واردة بل في الظاهر والفرق والوجوب وعلينا  
 ان نقول فاشكال ذلك كما في كذب الحديث والادعية ولا يصح سوى الاستصحاب فيكون  
 معارض او يكون في قسطنطين المقام لا يخلو في حاشية معارض او او يقطع لكن لا يتوقف ايضا  
 عليه وايضا الادعية طلبة الدلالة ولا لاجبا فليست سندا ومتنا ودلالة وعلينا للتعاد  
 بل ان كل ما هو وجهه من الحق لا عرفت والاحكام القطعية من انكثرة يمكن ولا يمكن  
 يصير الحق مستل للقطع ومثل انكثرة الشبهات التي لفظ الحديث مثل ان العلم باجماع اهل حال  
 لتوقف على ايدار السيرة وتبين من كل واحد احد في رجع من هذا الحديث ما يصح من الحق  
 على الاول يصح من دأبه وسئل ان العلم في نفسه ونسب كيف يمكن العلم بقوله وسئل ان الحكم  
 ان يصدر من الشرع حديث والا فكيف يمكن العلم به وسئل ان طريقة الروايات والحدوث كانت  
 الاقتصار على الكثرة والحديث الى ان وصل الى زمان الحديث ومن بعده فاعلموا ان ذلك  
 في الدين وشبهه لاعتناء وسئل ان كل واحد من الوجهين يجب خطاؤه البتة فذلك الجرح  
 وسئل ان الاجماع لو كان حجة لكان خلافه في كبرهقا وانما انما ذكر من المخرجات ستمائة  
 مما اختلفنا لما وجدنا من الاجماع الغريبة فاما دعوى ان الحديث ان المسلمين في حق  
 الاقرار وعرضها جميعا على مقدم حجة واحدة فهي رسوم والاصالة واجبة وغير ذلك  
 ما لا يحسن كونه وعلى فرض ان العلم ان جميعهم كذلك فلا شك ان اكثرهم كذلك انما ما هو  
 البصيرة لا تسرعهم ولم تعرف تخلفهم ولا منهم فانه على وجه الادلة البقية والاختلاف  
 المتواترة في الامور المذكورة صار سببا فيقضي ذلك التبرك كذلك اكثر ما يكون اكثر ببقية  
 ونسبوا وتواتر في احوالهم بل بعد اتمامهم كما في اوله العدل في الامانة وغير ذلك وكما  
 كان اجمع عليهم لم يرد فيه جرحا من جهة ما هو الورد في اواخر الخبر وما لفظه اذا لم  
 يجد لينة ولا حديثا في خلاصة حرف الخبر وغيره ولا انقطاع ايراد الورد وكذا الحال في سائر

اروت

اروت ما لا يخلو من ماله والمصاحفة في ذلك من الاحكام انك عرفت ان اكثرهم لا  
 لا يخرج عن ذلك ويستند اليقين لا يكون لظهور ان القطع حاصل في قطع النظر  
 عن الادلة بل القطع حاصل للعلم ولا تكفا ولا المطاع لم يحدث ولا آية ولا يبرها  
 اما نحن فقلنا ان اهل السنة شذوهين على خلافة النبي صلى الله عليه وسلم فذلك من غير ان  
 لديهم باختصاصهم ونسبهم بل لا يخرج بل انهم ما هم فاما لا تسع جميع عقائدهم بل انهم  
 منهم زعموا لم يسع منهم ما ذكرناه وان سنعنا من ما هم فاما لا تسع جميع عقائدهم بل انهم  
 من ان الحكم ان هذه هي السنة لا شك في صدوره الا انهم يصلوا اليها بغير العلم كالمذهب  
 الحديث وذلك لان الرسول هو وكذا الاعتقاد وكذا لا يثبت في حق وكذا لا يثبت في حق  
 حكمهم جميع شذوهين ليس فيهم دواء فكل يكلم ذلك هو من الحديث والموقف الا في حق  
 الحديث ان لو كان كذلك لكان كل واحد واحد من احكامهم يصل الى اهل البيت والارواح  
 الذي لا يحسن جميعه كل واحد واحد من كل واحد واحد من طبقات السنة والادعية  
 لم يوصل مثل هذا التواتر فاعلموا ان كل اهل العلم والحق في القلب والادعية  
 في الاعمال لا يستلزم السيرة الا في الاخرى المصلحة والاعتناء في السماع بالبرهان كدعوى  
 كذا وانما اشكال ذلك انما هو الحال في الاجماع الغريبة والظهور في دعوى ما هو الحق في  
 سئل في الحديثين وجميع شذوهين اهل الشرع الصحيح او الفاسد ومن هذا رواية  
 الب قولهم في رواية من كذا من الكثرة بحيث لا يحسن وكذا شذوهين الباطن وكذا الصا  
 وغيره الى انما لم يرد ذلك لا يحسن من الحق الفاسد بل هو لم يكن رواية ذلك الا ان  
 ما يرضى من الحق الفاسد الحكم الا كمال بل زيادة من كونه الرواية بجميع رواياتها  
 بعرضها والشرع لا شك في انه كان علم شرع بل الطبع في ذلك من مذهبهم في رواية  
 اكثر من مذهبهم في مذهبهم لم يرد وكذا ما روى اهل السنة الفاسد في شذوهين  
 من انهم يرضى المعارض مثل ما اشرنا اليه في البصيرة ولا شك ان مداره ان علم الاجماع  
 ونما صرح بالاجماع وانه بسببه رفع الحديث الاشارة الى كراهية من يكرهها  
 كما فعل في كتابه ليراد وعرفه وكذا الحال في الدعوى المتقدمة على الطبع لا لا يحسن على  
 المطمع وكذا في الماخزين منه مثل الصدوق في سماعه في كذا بان ذلك مذهب  
 الامامية فعندنا انهم كما في اعتقاداته واماليه ويزعمها وما يدعيه على ما ذكرنا ان الروايات

من ان الحكم ان هذه هي السنة لا شك في صدوره الا انهم يصلوا اليها بغير العلم كالمذهب الحديث وذلك لان الرسول هو وكذا الاعتقاد وكذا لا يثبت في حق حكمهم جميع شذوهين ليس فيهم دواء فكل يكلم ذلك هو من الحديث والموقف الا في حق الحديث ان لو كان كذلك لكان كل واحد واحد من احكامهم يصل الى اهل البيت والارواح الذي لا يحسن جميعه كل واحد واحد من كل واحد واحد من طبقات السنة والادعية لم يوصل مثل هذا التواتر فاعلموا ان كل اهل العلم والحق في القلب والادعية في الاعمال لا يستلزم السيرة الا في الاخرى المصلحة والاعتناء في السماع بالبرهان كدعوى كذا وانما اشكال ذلك انما هو الحال في الاجماع الغريبة والظهور في دعوى ما هو الحق في سئل في الحديثين وجميع شذوهين اهل الشرع الصحيح او الفاسد ومن هذا رواية الب قولهم في رواية من كذا من الكثرة بحيث لا يحسن وكذا شذوهين الباطن وكذا الصا وغيره الى انما لم يرد ذلك لا يحسن من الحق الفاسد بل هو لم يكن رواية ذلك الا ان ما يرضى من الحق الفاسد الحكم الا كمال بل زيادة من كونه الرواية بجميع رواياتها بعرضها والشرع لا شك في انه كان علم شرع بل الطبع في ذلك من مذهبهم في رواية اكثر من مذهبهم في مذهبهم لم يرد وكذا ما روى اهل السنة الفاسد في شذوهين من انهم يرضى المعارض مثل ما اشرنا اليه في البصيرة ولا شك ان مداره ان علم الاجماع ونما صرح بالاجماع وانه بسببه رفع الحديث الاشارة الى كراهية من يكرهها كما فعل في كتابه ليراد وعرفه وكذا الحال في الدعوى المتقدمة على الطبع لا لا يحسن على المطمع وكذا في الماخزين منه مثل الصدوق في سماعه في كذا بان ذلك مذهب الامامية فعندنا انهم كما في اعتقاداته واماليه ويزعمها وما يدعيه على ما ذكرنا ان الروايات







































[illegible][illegible]

في حجة النجاة  
والياقوتة  
للمصنفين الامام والامام  
عليهما السلام

۱۷۰۹







فمنه فمما سمع من المتكلمين في يوم شرب من ماء الانبياء كانت تحيض فيها الدم من  
 الاخبار العجبة وهي ايضا كثيرة منها حجرة يرض السابعة هذا مضافا الى ان في الجبل يقول  
 الذي يتناول شفاوت من ربه فكيف يجب كونه يوم او يومين او ثلثة او الى العشرة او ازيد  
 من لفظه الوجه انه ان تركه على ذلك العقاب فظهر ان هذه الصبيح من رايته على ظاهر  
 واذا على ان رايته اعتاد يصير على ذلك العقاب خلاف الظاهر ايضا وليس يلزم من  
 الحمل على الاستحباب شي مع عدم الفرجة في الوجوب خلافة الدلالة عليه وخصوصا بعد  
 المعارضة بما ذكرنا من ان الخط من اخبار الاستظهار امر مطلق شرعا لا يخرج من  
 وبعض ابحاثه ولنا في ذلك الحل كل الاسئلة وانما يدل على انها بعد ايام العادة فتنتقل  
 وتصل الى ما في ذلك خلاصه عليها على نفي الحكم المزمع او المكون على ما حقق في محله  
 من ان الامر في مثل هذه الحواشي لا يدل على الوجوب بل على نفي الحكم لا ان يندفع وانما  
 مسبقه انقل هكذا حاله في الجملة الخفية التي منها بطريق اولي وانما المشهور كل ما  
 الاوامر بالاستظهار خلافا في ان مراد المصنف من طلب الاستظهار ان لا يفتقر على  
 في الاخبار المستعينة لمضافا الى انه لا يفي بعمل الامر بالاستظهار في يوم الحائض اذ لا  
 وجه في يومها التوجه والاطهر ان ما لا يفي على الاستظهار فانما هو بالنسبة الى المرأة  
 الدائمة التي استمر فيها كونه يوم بعض الاخبار وظاهر بعضها فيجب تمام ما  
 وما ذكره من المشهور في ظاهره القول بالاجابة التي ليس يفتقر الاستظهار بان يستحضر  
 ترك العادة لا الوجوب والتميز وجوب العادة او استصحابها على تقدير احتياها التمسك  
 بعين هذا وتبين ان العادة لا يفتقر الى ما لا يفتقر الى من الجدة الاستظهار في  
 قديده ان حمل الامر الكثرة بالاستظهار ما في بعضها من ان كل من حمل على حيلة يفتقر  
 ايام وقوله في حقه يوم او يومين في ذلك حال بعض الاخبار يجب ان تفتقر به  
 ثم استظهر في ان ذلك على المرجحية ولا يجوز عند المصنف ان هذا الحمل اشق  
 بعد ما استبعد في ان شئ من ان الصلوة والصوم لتعملها بقصد الوجوب عند  
 وهو الظن من الاخبار ان هذا الصوم لا يقتضي الا ناسل فاحتمل بعضهم حمل على  
 على الاستظهار على ان كان الدم مصفيا فيحصل وما دل على الهدم على ما اذا لم يكن  
 كك وهو ايضا ليس بشئ فاعرفت من ان الاستظهار يطلب ظهوره كونه الدم حيا

او غيره

او ظهوره ولا وجه للاختصاص بما اذا كان مصفيا فيحصل من ان الصلوة لا تقتضي كونه الدم حيا  
 لا استصحابه فلا بد من التوجه والتغير في الاختلاف في ذلك الاستظهار الامام وجوب وان  
 ما دل على عدم الاستظهار في هذه الاخرى على عدم وجوبه مع ان ما دل على نفي الاستظهار  
 مع غاية كونه مطلقات وكذا ما دل على عدمه اكثر من ذلك كما في المطلقات ليس في  
 معها ولا في ما روي في شارة الى ما ذكرنا من اخبار بعض الاخبار على ما يقتضيه سعيه من بيان  
 الصلوة في انما او ارات بعد الطهر الشئ من الدم الذي يقتضي استظهاره يومين او ثلثة ثم  
 ثم اعلم ان على القول بعدم وجوب الاستظهار بل في اشكال اخر وهو استظهار كونه  
 او سئل على ما عرفت وفي المدخل في حصول الاشكال فيسوية اختيارها فتأمل العباد  
 ايضا فاما الوجوب لمن تركه الا ان يدل على ان لا يفتقر من وجوب العادة بوجه الا يقتضي  
 وجوبها ما انتهى فغيرت عدم اختصاص الاشكال بالمراد وما روي في ان يقول انها في  
 الواقع اما طاهر فيكون فخرها اتيان الصلوة مثلا او حايض فخرها انها لم تكن  
 امرها مرة ما بين الامرين وخصها الشرح بها في اختيارها في الحائض شارة الى ان يظهر  
 الحكم لمرها فان اختارت حال الطهر وحصلت وصارت بعد هذا الاختيار ثم تكسفت  
 انها كانت طاهر فيصير هذه الصلوة والصوم في الاكبر والصلوة والصوم لتعمل معلقة في  
 بمرارة اختيارها وهذا الاختيار يكون ما فعلت عباد مرام في الوقت الا ان كانت في ذلك  
 اليوم واليومين ان في الثلثة فليس من العادة والعادة ان الحائض يترك العادة هذا  
 فتكون هذا ما يكون الدم حيا فيحصل الدم الا في ما ليس في هذا اختيارها حال الحائض  
 ثم بعد ذلك لما كان بعد ذلك لما كان كونه حيا ويترك كونه طاهر فيحصل الا في ان يختار  
 حاله الطهر الى ان يظهر بها كاشف امرها فيحصل الاختيار في العمل بصيرا لعادة واجبة  
 عليها وبعد اختيارها لغيره يكون غيرا حيا او الاستعداد بعد وجوبه في العمل بالمعنى  
 كون الامر كونه وضوحا فاسد قطعا فيجب تمام الكلام ان البناء على التحيز في  
 اشكال القام ما لا يفتقر للاستعداد فيه كيف وهو ما في كثير من اثاره في حكم جريان  
 شعاعه ان يجب لا يفتقر الى شئ من غير ما يفتقر الى شئ ما لم يفتقر الى شئ ما لم يفتقر الى شئ  
 واختارنا في تحقيق الاختيار بقول ما وجدنا في ان شئ من هذا المقلدين فانهم يفتقر  
 في تقليدها بها شأوا او تفتقر امارتان للاختلاف في ان يظهر ان القليل من اخترنا

ذكر الدم في حلاله  
 ايام الاستظهار



نہو

[illegible]























[illegible][illegible]

































































[illegible]

والتاريخ المذكور في هذا الكتاب  
هو من تاريخ سنة الف وستمائة  
والصالحين

54



الاصحاح

[illegible]



















المجلد الثاني

مفتی محمد رفیع

۱۲۱

فلا تاتوا في الصلاة  
مما كنتم عاكفين

[illegible][illegible]





تجميع فيه الخطاب الوعظ  
الهداير فصل واحد  
ص ١٢

١٠٠  
 ١٠١  
 ١٠٢  
 ١٠٣  
 ١٠٤  
 ١٠٥  
 ١٠٦  
 ١٠٧  
 ١٠٨  
 ١٠٩  
 ١١٠  
 ١١١  
 ١١٢  
 ١١٣  
 ١١٤  
 ١١٥  
 ١١٦  
 ١١٧  
 ١١٨  
 ١١٩  
 ١٢٠  
 ١٢١  
 ١٢٢  
 ١٢٣  
 ١٢٤  
 ١٢٥  
 ١٢٦  
 ١٢٧  
 ١٢٨  
 ١٢٩  
 ١٣٠  
 ١٣١  
 ١٣٢  
 ١٣٣  
 ١٣٤  
 ١٣٥  
 ١٣٦  
 ١٣٧  
 ١٣٨  
 ١٣٩  
 ١٤٠  
 ١٤١  
 ١٤٢  
 ١٤٣  
 ١٤٤  
 ١٤٥  
 ١٤٦  
 ١٤٧  
 ١٤٨  
 ١٤٩  
 ١٥٠  
 ١٥١  
 ١٥٢  
 ١٥٣  
 ١٥٤  
 ١٥٥  
 ١٥٦  
 ١٥٧  
 ١٥٨  
 ١٥٩  
 ١٦٠  
 ١٦١  
 ١٦٢  
 ١٦٣  
 ١٦٤  
 ١٦٥  
 ١٦٦  
 ١٦٧  
 ١٦٨  
 ١٦٩  
 ١٧٠  
 ١٧١  
 ١٧٢  
 ١٧٣  
 ١٧٤  
 ١٧٥  
 ١٧٦  
 ١٧٧  
 ١٧٨  
 ١٧٩  
 ١٨٠  
 ١٨١  
 ١٨٢  
 ١٨٣  
 ١٨٤  
 ١٨٥  
 ١٨٦  
 ١٨٧  
 ١٨٨  
 ١٨٩  
 ١٩٠  
 ١٩١  
 ١٩٢  
 ١٩٣  
 ١٩٤  
 ١٩٥  
 ١٩٦  
 ١٩٧  
 ١٩٨  
 ١٩٩  
 ٢٠٠

۱۰۰





















[illegible]

الاستعداد العام من الخلق  
بما فيه من صفات الخلق  
وهو ما يسمى بالخلق  
فان الخلق هو ما  
يولد من الخلق

[illegible]

عليه السلام  
الجليل الصديق  
الطيب  
العزيز

درقع النور لهم

卷之四

وَابْطَأْ

卷之四

五

فانما هي  
الانسان



































39

انفقت علی



1. The first part of the paper is a list of the names of the persons who have been named in the course of the proceedings. The names are written in the following order:

تجارت و مالدی

الحمد لله

















سلام

卷之四

4

شادوم

الفرق بين الامام  
الجياد واليهما

2

عبدالمجید

نقل الإجماع على الأثر  
الخاص من العلماء

المستقدمين  
والأجانب











فانما في القصة يتبين وتخرج من العدة لا يعلمها وحدا انما المقصود لا يجوز القول  
عليها ثم قال في القول بانها صالحة الى العدة حينئذ يقال جدي منها انما من منعه قالوا في  
في حصره وقال الا ترى عدم الجواز انما في حصره من عدم الفاصل بين العدة والحد  
عدم الجواز لا ان يكون قلها ثم قال في القول بانها صالحة الى العدة لا يجوز  
اذا لم يصب من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
التي يابن بالوجوب استدلوا بالطلاق لا يزوايا بعد العدة ثم ان هذا الاستدلال خارج  
بان الحصر في سكون الطلاق في حصره من عدم الفاصل بين العدة والحد  
او ان يبعد عن جازي الشرط ليس الا كجدي يمكن ان يكون الطلاق لا يصح ان يزوج  
الطلاق في حصره من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
حال العدة من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
انما التزوج في تمامها الى الطلاق من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا  
ليجوز الا ان كان استدلوا بان لا يقول انهم مع كون ان جدي من العدة انما في حصره  
ليجوز الشرط في حصره من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
منه وان ذلك من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
وجوب العدة من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
فيكون في حصره من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
التي يابن بالوجوب استدلوا بالطلاق لا يزوايا بعد العدة ثم ان هذا الاستدلال خارج  
بان الحصر في سكون الطلاق في حصره من عدم الفاصل بين العدة والحد  
او ان يبعد عن جازي الشرط ليس الا كجدي يمكن ان يكون الطلاق لا يصح ان يزوج  
الطلاق في حصره من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
حال العدة من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
انما التزوج في تمامها الى الطلاق من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا

تجوز  
منه

كذا

كذا في حصره من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
عليها ثم قال في القول بانها صالحة الى العدة حينئذ يقال جدي منها انما من منعه قالوا في  
في حصره وقال الا ترى عدم الجواز انما في حصره من عدم الفاصل بين العدة والحد  
عدم الجواز لا ان يكون قلها ثم قال في القول بانها صالحة الى العدة لا يجوز  
اذا لم يصب من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
التي يابن بالوجوب استدلوا بالطلاق لا يزوايا بعد العدة ثم ان هذا الاستدلال خارج  
بان الحصر في سكون الطلاق في حصره من عدم الفاصل بين العدة والحد  
او ان يبعد عن جازي الشرط ليس الا كجدي يمكن ان يكون الطلاق لا يصح ان يزوج  
الطلاق في حصره من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
حال العدة من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
انما التزوج في تمامها الى الطلاق من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا  
ليجوز الا ان كان استدلوا بان لا يقول انهم مع كون ان جدي من العدة انما في حصره  
ليجوز الشرط في حصره من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
منه وان ذلك من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
وجوب العدة من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
فيكون في حصره من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
التي يابن بالوجوب استدلوا بالطلاق لا يزوايا بعد العدة ثم ان هذا الاستدلال خارج  
بان الحصر في سكون الطلاق في حصره من عدم الفاصل بين العدة والحد  
او ان يبعد عن جازي الشرط ليس الا كجدي يمكن ان يكون الطلاق لا يصح ان يزوج  
الطلاق في حصره من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
حال العدة من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا او اطل العدة ان كانت  
انما التزوج في تمامها الى الطلاق من قبل مدة الاستبراء الى العدة ام لا

تجوز  
منه

تجوز  
منه

تجوز  
منه

تجوز  
منه

















هذا هو الحق الذي لا ريب فيه  
ان الله تعالى قد علم انهم  
يكونون من المؤمنين  
فلا يتركهم في الدنيا  
ولا في الآخرة  
بل يهديهم الى صراط مستقيم  
وذلك ان الله تعالى قد علم  
انهم كانوا من المؤمنين  
فلا يتركهم في الدنيا  
ولا في الآخرة  
بل يهديهم الى صراط مستقيم

المؤمنين في الدنيا والآخرة  
فلا يتركهم في الدنيا  
ولا في الآخرة  
بل يهديهم الى صراط مستقيم  
وذلك ان الله تعالى قد علم  
انهم كانوا من المؤمنين  
فلا يتركهم في الدنيا  
ولا في الآخرة  
بل يهديهم الى صراط مستقيم  
وذلك ان الله تعالى قد علم  
انهم كانوا من المؤمنين  
فلا يتركهم في الدنيا  
ولا في الآخرة  
بل يهديهم الى صراط مستقيم

الذين هموا  
بالحق

سنة

قد بان انهم كانوا من المؤمنين  
فلا يتركهم في الدنيا  
ولا في الآخرة  
بل يهديهم الى صراط مستقيم  
وذلك ان الله تعالى قد علم  
انهم كانوا من المؤمنين  
فلا يتركهم في الدنيا  
ولا في الآخرة  
بل يهديهم الى صراط مستقيم  
وذلك ان الله تعالى قد علم  
انهم كانوا من المؤمنين  
فلا يتركهم في الدنيا  
ولا في الآخرة  
بل يهديهم الى صراط مستقيم

فلا يتركهم

الذين هموا

الذين هموا  
بالحق

[illegible][illegible]



100

قال في هذه النسخة  
التي هي من  
الخط المسمى بالخط  
المعروف بالخط  
المعروف بالخط

*[Faint handwritten text, likely bleed-through from the reverse side.]*

رَأَى الْبَيْتَ  
 فَقَالَ مِنْ حَيْثُ  
 رَأَى الْبَيْتَ  
 فَقَالَ مِنْ حَيْثُ

مجلس اول  
در بیان احوال  
و سیرت ائمه  
علیهم السلام  
و در بیان  
اصول دین

Handwritten text in Arabic script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.





۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

من الامم والخاصة  
فلا يصح كماله ولا  
خاصته الا ان يكون  
للمتدبر والدار  
تكميل من غير قاطع  
وتنبيه وان غير هذا  
ولا غيره من غير قاطع



هذا هو الحق الذي لا يمتنع عليه

ذلك من الشرط ويمكن الاستدلال بالعلامة المذكورة فظاهر ان من خرج من البيع والسفر الى مكان  
لما خرجت سابقا وان كان من الغلبة المتروكة بالان لا يمتنع عليه في حق البيع والسفر الى مكان  
المتوسط في الوصل قال كل من استعمل منه في حق البيع والسفر الى مكان  
يستعمل في الوصل قال كل من استعمل منه في حق البيع والسفر الى مكان  
ففي كلام جميعهم في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة  
استعمل في الوصل اما من استعمل منه في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة  
واما السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
ان من اداة الايمان والادراك من البيع مع عدم الجوع في حق السفر الى مكان  
بالاجماع على عدمه بل انما الجوع عليه بما يوجب الاستدلال بالعلامة المذكورة  
الفرق في مثل ذلك الاتفاق لو كان بين يدي المسافر حجة اخرى يعارض بها حجة السفر الى مكان  
فقد يكون السفر في العام لا يقتضي في المبدأ عدم صحة ما يوجب السفر الى مكان  
عرفت حالها من ان السفر الى مكان يستلزم ما ذكره في الحقيقة الاخرى ايضا حجة واما رواية  
المتقدمة فقد عرفت حالها من ان السفر الى مكان يستلزم ما ذكره في الحقيقة الاخرى ايضا حجة واما رواية  
الى الوصل في السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
المتقدمة في المصباح والبيان ما ذكره من الفهم وقاما رواه عن ابي بصير الصريح  
الصادق عليه السلام في ان اوردت الشرح في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة  
تخرج حتى تستشهد ذلك الصريح قال في اوردت السفر بعد الحجرة العبد حرم حمل  
الزنا الى الجنة بل ياتي في ان الجنة اكد من العبد فبعد ان يخلص ما ذكره من  
التباس سابق اول ما عليه في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
التمس في القام يمكن من الجواب وعدم الجوع منه واما الجوع الذي ذكره في المتقدمة فلم يثبت  
منه اذ من القدر الجوع عليه في القام من الجوع منه واما الجوع الذي ذكره في المتقدمة فلم يثبت  
قوله وان رتبته مشغولة اما في استدل به في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة  
اشارة الى انما في الحق في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
ان يقول معنى لا حرام في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
قال ما شاهد الحق في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان

السفر

السفر المطبق على الجوع لا يقتضي كائنا لتمام في الظاهر من خرج بعد الوصل الى مكان  
بالاخرى الا حجة بالمتقدمة في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
الفرق بين الحق في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
والاخرى عام في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
وسمها عند وان تكون من فعلها بل يمكن من الفعلين من جوع فعلها مطلقا ان الجوع خارج  
عن القام بما هو اول الامر كما هو الحق في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
انما كما هو مقتضى ذلك الاخرى وان قال بان ذلك لا يوجب الجوع في حق السفر الى مكان  
سئل قلت الا حجة في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
السفر في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
واجبة عليه بالانعام يكون وجوبها كحق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
عنده ما انما الجوع في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
لعدمه وانما في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
كون الجوع عليه هو الحق في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
الجنة من حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
على النزاع في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
فكيف سب الجوع سابقا في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
هذا الحق ان يحسب من الجوع في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
الى الجنة في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
لغيره في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
الجنة في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
ما يمكن يقال في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
على امره وما كان يوجب عليه من الجوع في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
وضع الجنة في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان  
الصورة التي في بيتنا من المكلف سفر سقطت الجنة في حق السفر الى مكان الاستدلال بالعلامة المذكورة في حق السفر الى مكان

س





الحرم

امین الزکیہ













[illegible]

— 44 —

درست و بی شک است  
در نظر بی شک است

ما في البيت  
جيد ما في البيت

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

من وامرسان وتبدا لاختراع جميع ملوك العالم في استعجاب قولهم ان من جبال الهند  
 قول الماوي مختلفون هو الماوي الشريفي في قوله ان ليس مقام بعد قوله مختلفان اخرجوا  
 كرمين الى خارجهم بشرع ايضا يكون المادام اقامة مشركه في حالها البنية الى الصغار  
 الحاسنة من امة الشريفة حاسوبوا بعد من حتى قاتل لعل للبيان في وجهه الفقه والجل  
 وحرمة الوصي والقائم وقوله امره قول بالتركيب عن عبد صليو وقد اقيم تعيين  
 لآخر معلل لما ذكره من القتل لاسما القضي بالحقين في مجيابهما حواضره واتفق كقول  
 تأويلها واستغنى وكيفية التأويل **قوله** نعم وان يكون حاله هذا ان من كان عليه  
 حكم الاسلام وتقدمه وكرامة الفهم والاعتراف اسما حاله المباحة او مكرها كسر الوجه  
 بعد المانع الغير قبله له وهذا الوجه الذي ابراهي بقوله انما الحق والامانة وهو امر  
 في اطلاق الصلوة من بين الامارات لا ينبغي الاقاربه ان صاحب الصلوة لا يفسد انش  
 و يعلم ان الصلوة ان لا يعلق بها الصلوة في يد عليه لاسما ان بعضه خارج من ركن  
 المذهب من غير فقه في نظر الا ان يكون سفر في الصلوة في عسيرة لعدم اوسر من  
 روي ان قلبه الصلوة في احواله اوضح من طيلين ورواه طواف الشيخ في حديثه وان  
 يكرأ الى المذهب في الرجل يتسبب اليه واليمين في ذلك يعتقد في ان الشيخ في حديثه  
 في الذين ارادوا التمسيد سيرا الى ان يقصر الصلوة فيه وهو في كونه في بعضه في راحة  
 سألهم من الرجل يقيم في المسجد الا ان يقيم في صلاة في راحة من راحة في بعضه من راحة  
 التمسيد وقوله انتم في بعضه في راحة في كونه في كونه في بعضه في راحة في بعضه من راحة  
 ان يكون الحصة او السعة او السعة في الصلوة وتكونه سائر في ان يكون سائر في الصلوة  
 ونظير ان يكون شيئا للسلطان جلا او ارجح في الصلاة فيكون سائر في بعضه في الصلاة  
 والظن ان الماوي صحيح في حديثه البار من راحة في الصلاة في راحة في بعضه في الصلاة  
 لا يجوز في بعضه في راحة في الصلاة في راحة في بعضه في الصلاة في راحة في بعضه في الصلاة  
 قاله من جلال على الصلاة في راحة في الصلاة في راحة في بعضه في الصلاة في راحة في بعضه في الصلاة  
 وقال لا يخرج عليه لان في ذلك ضد في الصلاة في راحة في بعضه في الصلاة في راحة في بعضه في الصلاة  
 الماوي في بعضه في الصلاة في راحة في الصلاة في راحة في بعضه في الصلاة في راحة في بعضه في الصلاة  
 الجلي وانما في راحة في الصلاة في راحة في بعضه في الصلاة في راحة في بعضه في الصلاة

...

۱۲۸



وہابیہ

الحمد لله













ولا عار ولا نكاح  
ولا زنا ولا شقاق

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله رب العالمين

دقیقہ

مكة المكرمة  
١٤٢٥

卷一百一十五

وہاں پر بھی  
میں نے اپنے





[illegible][illegible]



























المجلد الأول في تاريخ الدولة العثمانية  
الجزء الأول من كتاب تاريخ الدولة العثمانية

[illegible]





[illegible][illegible]









































لا ينبغي أن يصرح في جميع وقت الدولة في بعض الخطوط التي

۱۵

































[illegible][illegible][illegible][illegible]















فصل دوم

[illegible][illegible][illegible]

هوى



































23

[illegible]



























قال بعلل آثارهم ومبطل وقصدوا انهم اذا قاموا بالحق والعدل وهو على ما يليه فحفظوا ما اراموا من  
على حسن وتبطلت الحق فبأنه لا ينجح ولا يعقد وصفا للواقع بل انما هو ما كان عليه ما جده  
من الاشارة الى ذلك الوصف الحق ان الشك في قوله لا ينجح ولا يعقد وصفا للواقع بل انما هو ما كان عليه ما جده  
كله مضاعفا الى ما كان من موقفة من بطلان ما جده من الوصف الا بعد التيقن بالبرهان وفي هذا ما ذكرنا  
في تفسير الصلح لعلنا لم نعلم ما بيننا وبيننا من الفرق بين الوصف وبين ما هو عليه من الوصف ما زاد  
المعصية على فعل الوصف والبرهان وسبق الى ذلك ما وجدنا من موقفة من بطلان ما جده من الوصف ما زاد  
كله وانما كان له ما جده من الوصف من الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
وفي الصلح مع ان علمنا ما كان في حقه ما كان في حقه من الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
يكشف هذا عدم التقدير لعلنا لم نعلم ما بيننا وبيننا من الفرق بين الوصف وبين ما هو عليه من الوصف ما زاد  
من الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
اشبهه انفسهم ان يكون الوصف من الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
هو الصلح المنقول محبة ما كان في حقه من الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
ان الوصف من الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
اصحابنا ليس يحرم ذلك فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
حيث يبين ما كان عليه من الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
لا حاجة الى ما كان عليه من الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
توبيل التكليف على نفس من وصفه انما الوصف الذي يتحقق في كل وقت وشك  
تنقذ الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
ان ذلك لا ينافي في ما كان عليه من الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
انما ان يكون الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
لا حاجة الى ما كان عليه من الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد

واحد لا يمكن انتفاع بغيره ونفاه فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
من ذلك الى انتفاع الوصف بالحق والعدل وهو على ما يليه فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
لمستحقين ولما اراموا من الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
بوجوب الطهارة والنظافة والتمسك بالحق والعدل وهو على ما يليه فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
وقضا الخراج واشتراطها ما بيننا وبيننا من الفرق بين الوصف وبين ما هو عليه من الوصف ما زاد  
كله مضاعفا الى ما كان من موقفة من بطلان ما جده من الوصف الا بعد التيقن بالبرهان وفي هذا ما ذكرنا  
ولا انما كان له ما جده من الوصف من الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
من الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
اشبهه انفسهم ان يكون الوصف من الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
هو الصلح المنقول محبة ما كان في حقه من الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
ان الوصف من الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
اصحابنا ليس يحرم ذلك فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
حيث يبين ما كان عليه من الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
الصلح فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
لا حاجة الى ما كان عليه من الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
توبيل التكليف على نفس من وصفه انما الوصف الذي يتحقق في كل وقت وشك  
تنقذ الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
ان ذلك لا ينافي في ما كان عليه من الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
انما ان يكون الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد  
لا حاجة الى ما كان عليه من الوصف فحفظوا ما اراموا من الوصف ما جده من الوصف ما زاد





















































































Handwritten text in a cursive script, likely a signature or a note, located at the bottom of the page.

الرجوع  
يا يذكر في استقبال

[illegible]











والشبهة الثانية من استقامت العمل من حكاية الاذان من ان ليس بالركوع عدم العمل على حكاية حكاية  
 واستقامت ايضا وذلك لان العمل الامم مع احتياكم كونه كذا فاما في الاستقامت ايضا المجهدة العظيمة وثمة  
 العاطفة كونه كذا وفي الفرق بين التسمية في العلم تامل في ترتيب الاستقامت بسند عن الصادق عليه السلام  
 عطلوا لحدك وهو على خلاف التسمية في قوله والعمل المراسم **قوله** والاستقامت بايها من القول  
 بها لما رواه الصدوق عن النبي ان الاستقامت بايها من القول والاحتياط من الاحتياط والاحتياط  
 فاما من عن الصادق عليه السلام او افعال العمل فلا يسمي كونه من القول والاحتياط من الاحتياط والاحتياط  
 بايها من الاحتياط على قوله ان النبي كان عينا والعبادة عينا وعلمه كونه كذا من ادنى القول والاحتياط  
 ان الاستقامت اسم من الاستقامت ايضا لا يسمي كونه في الاحتياط والاحتياط من الاحتياط والاحتياط  
 باليسر وعلة تقي القربى والعصر المخرج وفي الحاشية وهو ان الاستقامت باليسر وعلة  
**قوله** وباليسر الى قوله وهو عليه السلام في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به  
 ولا يستوعب عليه السلام في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به ولا يستوعب  
 من القدر انما كانت لما قيل به من الحلال وهو عليه السلام في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به  
 عند قوله لا يدرى الا الله تعالى في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به  
 هذه الرواية وسائر القدر في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به  
 يعلم اليه شيء عليه السلام في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به  
 يتحقق فيهما ليسا وفي القول والاحتياط والاحتياط من الاحتياط والاحتياط من الاحتياط  
 يستقيم وشأنه في السبعة ونقشه لا الا الا الله تعالى في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به  
 ذلك من احد من ابايكم لا يعلم ولا يحيط به في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به  
 لا تعلم وفي كلامه في الاخلاق الصالحة في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به  
 انما انما في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به  
 لكن وكذا في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به  
 اليه من ما هو علم شرعا في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به  
 لكثرة واقعة علمهم في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به  
 والعرض من قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به  
 وتحت خطها العلم الفاضل النازل الحق بالحق في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به في قوله تعالى من الله ما لا يعلم ولا يدرك ولا يحيط به

الغفر والسعيد لم يرد الا في الامور ولا في الامور كلها اسمها السعيد ليس بها اسمها بغير الله  
 اسكنها بوجه خضاه والمامل من الله والرسول في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 يطول حتى يحول ويغير عدا في الامور من المفضل والمفضل في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 وقد غفرت من توبته للعالم الفاضل الحق الموفق من توبته في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 واسكنه الله اعلى درجات جنات جنة جنة في يوم الاثنين العشرين من شهر رمضان المبارك  
 من شهر ١٢٠٣ هـ ثلث ومائتين بعد الاثني عشر في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى  
 وانا العبد الذليل العاصي اقل السادات ابن عاصم بن الهادي القاني المجدد

ملقاسا من قافية الدنيا وطلب الحفرة ونقبت  
 لتفصيل علم القياضي خالصا ومخلصا  
 اللهم اغفر لي ولوالدي ولإمتي ولجميع المسلمين  
 بآية النبي محمد وآل محمد  
 العالمين